

المبحث الثاني دعاوي تسبب منهج المحدثين في تسرب المنكرات إلى كتب التراث قديمة

هذا الذي تقدّم من غيب المحدثين على المحدثين استغراقهم في دراسة الأسانيد دون المتون ليس أصيلاً من بنات أفكارهم، ولا عن جهد في استقراء عمل المحدثين وتأمل مصنفاتهم؛ بل هي إشاعة كاذبة قديمة، تُلَقِّت من عهد الصراع العقديّ الدائر بين أهل السنة ومخالفهم، ترجع في مجملها إلى مقالات الجهميّة، والتي «جَعَلَتْ جُلَّ هَمِّهَا النَّظَرَ فِي نَفْسِ الْحَدِيثِ، فَإِنْ رَاقَهَا أَمْرُهُ حَكَمَتْ بِصِحَّتِهِ، وَأَسْنَدَتْهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَإِنْ كَانَ فِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ . . . وَإِنْ رَاقَهُمْ أَمْرُهُ لِمُخَالَفَتِهِ لشيءٍ مِمَّا يَقُولُونَ بِهِ، وَإِنْ كَانَ مُبَيَّنًّا عَلَى مَجَرَّدِ الظَّنِّ: بَادَرُوا لِرَدِّ الْحَدِيثِ! وَالْحَكْمِ بِوُضْعِهِ، وَعَدَمِ صِحَّةِ رَفْعِهِ، وَإِنْ كَانَ إِسْنَادُهُ خَالِيًّا عَنْ كُلِّ عِلَّةٍ»^(١).

مثل هذه النظرة المزدريّة لقدر المحدثين، كانت مَفْنَعًا للفسخ الرّازي (ت ٦٠٦هـ) -مع وافر عقله- لأنّ يدّعي «بأنّ جماعة من الملاحدة وضعوا أخباراً منكّرة، واحتالوا في ترويحها على المحدثين، والمُحدِّثون لسلامة قلوبهم ما عرفوها، بل قبلوها . . .»!

(١) «توجيه النظر» لطاهر الجزائري (١٩٣/١).

ولأنَّ الرَّازِيَّ يَعْلَمُ قَدَرَ الشَّيْخَيْنِ فِي قُلُوبِ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ، اعْتَذَرَ لهما لكن بما يؤول إلى نعتيهما بنوعِ دَرُوشَةٍ، فقال: «.. البخاريُّ والقشيريُّ»^(١) ما كانا عالِمينَ بالغيوب، بل اجتهدا، واحتاطا بمقدار طاقتهما، .. غايةً ما في البابِ أَنَّا نُحَسِّنُ الظَّنَّ بهما وبالألذين رَوَيَا عنهم، إِلَّا أَنَّا إِذَا شَاهَدْنَا خَبَرًا مُشْتَمَلًا عَلَى مُنْكَرٍ لَا يُمَكِّنُ إِسْنَادَهُ إِلَى الرَّسُولِ ﷺ، قَطَعْنَا بِأَنَّهُ مِنْ أَوْضَاعِ الْمَلَا حِدَةٍ، وَمِنْ تَرْوِيجَاتِهِمْ عَلَى الْمُحَدِّثِينَ»^(٢).

فَمَقَالَةُ الدَّسِ هَذِهِ فِي الصَّحَاحِ قَدِيمَةٌ، قَدْ بَلَغَتْ مِنَ الْقُبْحِ فِي تَصَوُّرِ هَذَا الْعِلْمِ مَا لِأَجَلِهِ شَنَّ أَبُو الْمُظَفَّرِ السَّمْعَانِيُّ (ت ٤٨٩هـ) عَلَى مُخَدِّثِهَا بِنَعْيِهِ «جَاهِلًا، ضَالًّا، مُبْتَدِعًا، كَذَّابًا، يَرِيدُ أَنْ يُهْجَنَ بِهِ هَذِهِ الدَّعْوَى الْكَاذِبَةُ صِحَاحَ أَحَادِيثِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَثَارِهِ الصَّادِقَةِ، فَيَغْلُطُ جُحَالًا النَّاسَ بِهَذِهِ الدَّعْوَى؛ وَمَا احْتَجَّ مُبْتَدِعٌ فِي رَدِّ أَثَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِحُجَّةٍ أَوْهَى مِنْهَا، وَلَا أَشَدَّ اسْتِحَالَةً مِنْ هَذِهِ الْحُجَّةِ».

وَلَمْ تَسْمَحِ لِلسَّمْعَانِيِّ نَخْوَتُهُ عَلَى أَهْلِ الْحَدِيثِ حَتَّى رَدَّ عَلَى هَذِهِ الدَّعْوَى بِقَوْلِهِ: «لَئِنْ دَخَلَ فِي غِمَارِ الرُّوَاةِ مَنْ وُصِفَ بِالْغُلُطِ فِي الْأَحَادِيثِ، فَلَا يَرُوجُ ذَلِكَ عَلَى جِهَابِذَةِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ وَرُتُوبِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى أَنَّهُمْ عَدُّوا أَغَالِيطَ مَنْ غَلَطَ فِي الْأَسَانِيدِ وَالْمَتُونِ، بَلْ تَرَاهُمْ يَعُدُّونَ عَلَى كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ فِي كَمِّ حَدِيثٍ غَلَطَ، وَفِي كَمِّ حَرْفٍ حَرْفٍ، وَمَاذَا صَحَّفَ؛ فَلِذَا لَمْ تَرْجُ عَلَيْهِمْ أَغَالِيطَ الرُّوَاةِ فِي الْأَسَانِيدِ وَالْمَتُونِ وَالْحُرُوفِ، فَكَيْفَ يَرُوجُ عَلَيْهِمْ وَضْعُ الرِّزَادَةِ وَتَوَلِيدُهُمُ الْأَحَادِيثُ؟!»^(٣).

وَالَّذِي يُلَمُّ بِشَيْءٍ مِنْ حَالِ الرُّوَايَةِ وَالتَّصْنِيفِ الْحَدِيثِيِّ مِنْ حِينِ نَشِائِهِ، وَالْجُهْدِ الْمُبْذُولِ فِي تَفْحِصِ أَدَقِّ تَفَاصِيلِهِ، وَالتَّعَلُّقِ بِالرَّوَايَةِ وَرِوَايَتِهِ وَمَنْ رَوَى

(١) يعني مسلم بن الحجاج.

(٢) «أساس التقيديس» (ص/٢١٨).

(٣) «الانتصار لأصحاب الحديث» للسَّمْعَانِيِّ (ص/٥٦ - ٥٧).

عنه، وطريقة روايته، مِنْ قِبَلِ أُمَّةٍ نَذَرُوا أَنْفُسَهُمْ لِهَذَا الشَّأْنِ، خَصِيصَةً لِهَذِهِ الْأُمَّةِ شَهِدَ بِفَضْلِهَا بَعْضُ الدَّارِسِينَ الْغَرِيبِينَ أَنْفُسَهُمْ^(١): يَجْعَلُ مِنَ الْقَوْلِ بِتَسْرُيبِ الْمَكْذُوبَاتِ فِيمَا صَنَّفُوهُ مِنْ أَحَادِيثَ، دُونَ أَنْ يَفْظَنْ لَذَلِكَ أَحَدٌ مِنْ أَوْلِيكَ الْجِهَابِذَةِ طَوْلَ تِلْكَ الْقُرُونِ الْمُتَلَحِّقَةِ، ضَرْبًا مِنْ ضُرُوبِ الْخِيَالِ الْمَمْجُوجِ.

(١) انظر عددًا من شهاداتهم في «المستشرقون والحديث النبوي» لمحمد بهاء الدين (ص/ ٣٠).